مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الثامن / العدد الأول
جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000–2017–

The impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria - Standard study for the period 2000-2017

مومن مروة[1*]، خروف منير[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، الجزائر،
moumen.marwa@univ-guelma.dz
[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، الجزائر،
kharouf.mounir@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/24 تاريخ قبول النشر: 2021/06/14 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2017، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على المدى القصير يوجد أثر معنوي موجب وغير مباشر للصادرات خارج قطاع المحروقات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.
تصنيف **JEL** : F43، C12.

Abstract:

The study aims to test the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria during the period 2000-2017, using the joint integration approach and the error correction model. The study found that in the short term, there is a positive and indirect significant impact of exports outside the hydrocarbon sector on GDP growth.

Keywords: exports outside the hydrocarbon, GDP, co-integration, ECM.
Jel Classification Codes: F43, C12.

[*] **المؤلف المرسل:** مومن مروة

1. مقدمة:

تحظى التجارة الخارجية بعملياتها التصدير والاستيراد بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث أجمع مختلف المفكرين الاقتصاديين على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مؤكدين على اعتبار أن الصادرات محرك أساسي له وذلك من خلال جلبها للعملة الصعبة.

والجزائر كدولة ذات اقتصاد ريعي تسعى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، أولت اهتماما كبيرا بتبني استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، مؤمنة أن تنمية وتنويع هذه الصادرات من شأنه أن يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منها لتحقيق نمو أفضل ومستدام.

- **إشكالية الدراسة:** من خلال العرض السابق يتجلى لنا بلورة اشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

- **التساؤلات الفرعية:** تندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:
  - هل هناك علاقة تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي؟
  - كيف تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
  - ما مدى نجاعة الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات؟
- **الفرضيات:** كإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
  - تعد الصادرات محركا أساسيا للنمو الاقتصادي.
  - تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا غير مباشر.
  - على الرغم من طول الفترة الزمنية منذ إعلان الجزائر على اتخاذها مجموعة من الإجراءات بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن النتائج كانت جد محتشمة.
- **أهمية الدراسة:** كثر الحديث مؤخرا عن تنويع الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث تتعدد أساليب هذا التنوع الاقتصادي ومنها الاعتماد

على صادرات خارج قطاع المحروقات بما يساهم في الرفع وزيادة مداخيل الدولة، وعليه فالدراسة تستمد أهميتها من كونها تعالج موضوعا هاما وهو ضرورة تسريع وتيرة تنمية الصادرات الجزائر خارج المحروقات، الأمر الذي من شأنه فك التبعية من قطاع المحروقات وأيضا تفادي تلك الخسائر التي يعانيها الاقتصاد الجزائري نظرا للتقلبات في أسعار هذه السلعة الناضبة في الأسواق الدولية.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الصادرات غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، والتعرف على الوضع الحالي لقطاع الصادرات.
- **المنهج المتبع:** اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي، وكذا لوصف متغيرات الدراسة المختارة وتحليل طبيعة العلاقة بينها، وكذا إبراز علاقة التأثر والتأثير بين المتغيرات من خلال استخدام طريقة التحليل الإحصائي.
- **هيكل الدراسة:** وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:
  - مكانة الصادرات في الأدب الاقتصادي.
  - مكانة النمو الاقتصادي في الأدب الاقتصادي.
  - العلاقة السببية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي.
- **الدراسات السابقة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات:** هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لبعض جوانب الموضوع منها:

- **دراسة (مهني، 2016): "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010.** "هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية ومدى مساهمتها في النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 1980-2010 خاصة خلال نشوب الصراع عام 2011 وخلصت الدراسة إلى انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في GDP مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط فيه، النمو في GDP هو نمو مستقر لاعتماده على الصادرات النفطية.
- **دراسة (أبو عيدة، 2013): "أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011.**" هدفت هذه الدراسة إلى

اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وأثر التطور الهيكلي للصناعة التحويلية عليهما، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو GDP، وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية له أثر هام وواضح على الصادات.

- **دراسة (سعيدي، 2002): "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات.** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصادرات ونمو GDP من خلال تحليل الهيكل السلعي والجغرافي خلال الفترة 1990-2000، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك ميزات نسبية في قطاعات هامة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الجزائرية ممكنا في ظل تضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد متنوع.
- **دراسة (رملي وعدوكة، 2015): "الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب.** " هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج النفط في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 ومقارنتها مع التجربة المغربية، حيث تم استخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير أو الطويل بين الصادرات غير النفطية والاستثمار الداخلي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، أما في المغرب فقد كانت النتائج معاكسة لما وجد في الجزائر.
- **دراسة (Iqbal and Hameed and Devi, 2012): Relationship between Exports and Economic Growth of Pakistan.** هدفت هذه الورقة إلى بحث العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1960-2009، من خلال تطبيق أسلوب السببية لـ Granger، حيث تم استخدام بيانات سنوية لمتغيرات الصادرات الحقيقية لباكستان، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التجارة الحقيقية (Terms of Trade)، وقد توصلت الدراسة استنادا إلى النتائج التجريبية إلى أن هناك

علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات في باكستان.

- **دراسة (Kappa, 2020) Do the vegetable exports lead to economic growth? An empirical evidence in selected SAARC economies:** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فيما إذا للصادرات النباتية تأثير على النمو الاقتصادي أو لا، ومن ثم تحليل العلاقة بين صادرات وواردات الخضر ورأس المال والنمو الاقتصادي في عينة من دول رابطة دول جنوب شرق أسيا للتعاون الإقليمي خلال الفترة 1988–2018، باستخدام بيانات بانل وتقنية التكامل المشترك لـ Johansen-Fisher وطريقة المربعات الصغرى المعدلة والسببية، وقد توصلت الدراسة إلى أن صادرات الخضار لا تؤدي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي رفض لفرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده الصادرات. ومن جانب أخر توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين صادرات الخضراوات ورأس المال والنمو الاقتصادي في بعض من دولة العينة، كما أوصت الدراسة دول العينة بإعادة صياغة السياسات التجارية فيما يتعلق بصادرات الخضراوات، والتي من شأنها الرفع من الصادرات الإجمالية وبالتالي زيادة النمو بما يساهم في تحسين البنية التحتية وأيضا زيادة رأس المال وبالتالي الاستثمار.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة: انقسمت الدراسات السابقة الذكر بين دراسات عالجت تأثير الصادرات بشكل عام على النمو الاقتصادي ودراسات عالجت تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، حيث أن دراسة وصاف سعيدي تناولت علاقة الصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، لكن فترة الدراسة كانت قبل تكثيف الجهود من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وعليه فإن دراستنا تحاول معرفة نتائج تلك المجهودات من جهة وتركيزها على أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي من جهة أخرى. في حين لم تتوصل دراسة (رملي وعدوكة، 2015) إلى وجود أثر بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية، لكن دراسة (Kappa, 2020) أثبتت وجود علاقة طويلة الأجل بين صادرات الخضراوات (بديلا عن النفط) والنمو الاقتصادي والاستثمار.

1. مكانة الصادرات في الأدب الاقتصادي

تبنى الفكر الاقتصادي أفكارا تعكس دور التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي من خلال استغلال اتساع حجم السوق في تحسين الإنتاج، تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، وعليه سيتم التطرق إلى أهم هذه الأفكار الاقتصادية والتي تتمثل في: (مهنى، 2016، الصفحات 74- 76)

بداية اعتبر التجاريون أن تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتحقيق الثروة، مؤكدين على ضرورة قيام الدولة بزيادة ثروتها من الذهب والفضة التي تمنح الدولة قوة، ومن هنا تظهر أهمية تشجيع الصادرات، لأن التجارة الخارجية ستتيح تحقيق فائض تجاري عن طريق زيادة الصادرات وبالتالي فقد نظر التجاريون إلى هذا القطاع على أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على الثروة.

لكن بمطلع القرن الثامن عشر نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية، وسادت فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي حيث تناول الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، تحقيق الغلة المتزايدة وتركيزهم على ضرورة جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإنتاج السلع التصديرية، موضحين أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال وما يترتب عليه من التخصيص الأمثل للموارد، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي والادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم، مما يعني نظرتهم إلى الصادرات كونها قوة محركة للنمو الاقتصادي.

في حين أن (J. M. Keynes) قام بتحليل قضايا التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث كان من أبرز اهتماماته تحليل دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني، التي تساهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمته المباشرة، إن الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف تقوم على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير فإن الزيادة الكلية في الدخل الوطني تكون أكبر بسبب الزيادات المضاعفة، فالمضاعف يعرف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية.

2. مكانة النمو الاقتصادي في الأدب الاقتصادي

حظي النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين من بينهم Roy F. Harrod و Evsey Domar اللذان وضعا نموذج (Harrod-Domar) في شكل

افتراضات، حيث انشغلا بدراسة معدلات النمو الاقتصادي و معرفة دور الاستثمارات في تحقيق نمو معدل الدخل الوطني، وقد توصلا إلى نتيجة أساسية مفادها أن نمو الناتج المحلي يتناسب مع نصيب الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي، و عليه يمكن صياغة النموذج الرئيس كما يلي:

$$G(Y) = {}^{dY}/_{Y} = {}^{S}/_{cor}$$

حيث: cor: معامل رأس مال، الدخل الوطني: (النمو الاقتصادي للناتج) ويرمز له بـ (Y)، الادخار الوطني: ويرمز له بـ (S).

وعليه فإن جوهر عملية التنمية وفقا لهذا النموذج يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج الوطني وتوجه للادخار (بدلا من الاستهلاك)، فإذا حدثت زيادة في معادلة الادخار، فإن الدول النامية ستتمكن من زيادة معدل النمو في الناتج (الغرباوي، 2015، الصفحات 30-31).

أما نموذج كوب دوغلاس أقترح لأول مرة بواسطة Knut Wicksell، وتم اختباره في الواقع من قبل الاقتصاديين كوب ودوغلاس عام 1928، حيث تسمح لك وظيفة دالة الإنتاج Cobb Douglas – بتحديد مستوى الإنتاج الإجمالي Q من خلال عدة عوامل تتمثل في: (Hsing & Hseih, 1997,p 602)

$$Q = A \times L\alpha \times K\beta$$

حيث:

L: مدخلات العمل. K: استثمارات رأس المال. A: المعامل التكنولوجي. α: قيمة المرونة بالعمالة. β: قيمة المرونة على الاستثمار.

3. العلاقة السببية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي: من خلال هذا العنصر نحاول التطرق إلى إجراءات تنمية الصادرات في الجزائر وأيضا أيضا إلقاء نظرة ثاقبة على وضعية هذا القطاع.

1.3 إجراءات تنمية قطاع الصادرات في الجزائر: قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات واستحداث عدد من الهيئات بغية تنمية الصادرات.

1.1.3 التسهيلات: عمدت الدولة الجزائرية إلى تحرير تجارتها الخارجية من خلال المادة 19 من دستور 1989 مقدمة للمصدرين مجموعة من التسهيلات منها مالية، جمركية، متبنيه عدة إعفاءات منها: الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع

عمليات بيع وتصنيع البضائع المصدرة، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات (مدوري، 2012/2011، الصفحة 162).

2.1.3. تخفيض سعر الصرف: يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية بحيث تترتب عن هذه العملية انخفاض في أسعار المنتجات الوطنية على اعتبار أن هذا التخفيض يرفع من الطلب على منتجاتنا ويشجع التصدير من جهة، وتقييد الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية من جهة أخرى، والهدف من هذا الإجراء هو معالجة العجز في ميزان المدفوعات (حمشة، 2013/2012، الصفحة 101).

3.1.3. الإطار المؤسساتي: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة Caci، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية Promox سنة 1996 الذي يعمل على إعداد برنامج لتحليل أوضاع السوق، تكوين وتسيير شبكة المعلومات، نشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي (سعيدي، 2002)، ولتأمين المؤسسات المصدرة من مختلف المخاطر التجارية تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات Cagex (بن ساحة، 2011/2010، الصفحة 109).

4.1.3. تمويل الصادرات: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات Fspe بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 لمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية تغطية تكاليف عبور العينات عند القيام بالعرض ومصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات، كما يتم تمويل الصادرات بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات الموجهة للتصدير أو خلال العملية التصديرية (بلقة، 2009، الصفحة 174).

2.3 تحليل وضعية القطاع التصديري في الجزائر: قبل التطرق إلى أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018، لابد من توضيح هيكل الصادرات الجزائرية والتوزيع الجغرافي لها.

1.2.3. تطور هيكل الصادرات الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017: يبرز الجدول رقم 1 تطور هيكل الصادرات في الجزائر ونسبة كل نوع إلى إجمالي الصادرات في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017.

الجدول 1: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		اجمالي الصادرات
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	21419	97.23	612	2.77	22031
2001	18484	96.61	648	3.39	19132
2002	18091	96.10	734	3.90	18825
2003	23489	97.27	673	2.73	24162
2004	31302	97.57	781	2.43	32083
2005	45094	98.03	907	1.97	46001
2006	53429	97.83	1184	2.17	54613
2007	58831	97.79	1332	2.21	60163
2008	77361	97.56	1937	2.44	79298
2009	44128	97.64	1066	2.36	45194
2010	55527	97.33	1526	2.67	57053
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489
2012	69804	98.14	2062	2.86	71866
2013	62960	96.67	2014	3.33	64974
2014	60304	95.54	2582	4.46	62886
2015	32699	94.54	1969	5.46	34668
2016	28221	93.84	1805	6.16	30026
2017	33261	94.54	1930	5.46	35191

Source: (Direction général, 2017).

نلاحظ من الجدول أن الصادرات النفطية في ازدياد مستمر من سنة 2000 إلى 2008، لتزداد معها الصادرات خارج قطاع المحروقات بصفة تناسبية وهو ما يبين اعتمادها الكلي على الدعم الكبير للقطاعات التصديرية خاصة الفلاحية والصناعات الغذائية، وهذه الأخيرة مدعومة جراء ارتفاع الصادرات النفطية، لتتراجع الصادرات النفطية سنة 2009 نتيجة الأزمة العالمية ومن ثم تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات التي عرفت زيادة من سنة 2010 الى 2014 تقريبا بالتوازي مع عودة الصادرات النفطية إلى

الارتفاع، والجدير بالذكر أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات سجلت أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات سنة 2018 قدرت بـ 6.87 % نتيجة جهود الجزائر من خلال وضع خطط واستراتيجيات تنموية تسعى لتنويع وتنمية الصادرات.

2.2.3.التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000 -2017: تتكون صادرات الجزائر خارج المحروقات من 6 أصناف كما يلي:

الجدول 02: التركيب السلعي للصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2017 **(الوحدة: مليون دولار)**

السنوات	المواد غذائية	المنتجات الخام	المنتجات ½ المصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	509	1	30	35
2004	59	90	571	-	47	14
2005	67	134	651	-	36	19
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	170	993	0.61	46	33
2008	119	334	1384	1.05	67	17
2009	113	170	692	-	42	49
2010	315	165	1089	-	27	33
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1458	-	28	17
2014	323	109	2121	2	16	11
2015	235	106	1597	1	19	11
2016	327	84	1321	-	54	19
2017	349	73	1410	0.29	78	20

Source : (Direction général, 2017).

نلاحظ من الجدول 02 أن المنتجات نصف المصنعة تأتي في المرتبة الأولى متمثلة في الزيوت ومشتقاتها حيث وصلت إلى 2242 مليون دولار سنة 2018 يرجع السبب إلى أن زيادة هذه الأخيرة يتوقف على زيادة الصادرات النفطية، وفي المرتبة الثانية المواد الغذائية كالسكر الأبيض، التمور، العجائن الغذائية والخمور، مسجلة تزايدا ملحوظا سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار وذلك راجع إلى جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق دعم الفلاحين، أما المنتجات الخام كالفوسفات، الزنك، الحديد، النحاس، تأتي في المرتبة الثالثة فاحتلال هذه المرتبة دليل على الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر، وتليها مواد التجهيز الصناعية في إجمالي الصادرات غير النفطية.

3.3. أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: يوضح الجدول رقم (3) قيمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 03: يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات خارج المحروقت	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الصادرات خارج المحروقت	الناتج المحلي الإجمالي
2000	612	54.793	2009	1066	138.130
2001	648	54.710	2010	1526	161.159
2002	734	56.755	2011	2062	200.245
2003	673	67.864	2012	2062	209.004
2004	781	85.352	2013	2165	209.751
2005	907	103.080	2014	2810	214.032
2006	1184	117.288	2015	1969	165.152
2007	1332	135.630	2016	1781	159.010
2008	1937	138.130	2017	550	170.391

المصدر: (حسن علي، الحمد، الحميدي عبد الله، و النقي، 2017).

- (Direction général, 2017).

1.3.3. اختبار جذر الوحدة: نحاول من خلال هذا الاختبار التأكد من درجة سكون السلاسل الزمنية، أي التأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، إذ يعد شرط السكون أو الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية وإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية بل تكون النتائج زائفة. ومن بين الاختبارات الأكثر شيوعا والمستخدمة في معرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية اختبار Dikey-Fuller الموسع، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول 04: نتائج اختبار الإستقرارية

المتغير	اختبار المُسْتَوَى بقاطع Prob*	اختبار المُسْتَوَى بقاطع واتجاه عام Prob*	اختبار الفروق الأولى بقاطع Prob*	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام Prob*	درجة التكامل I(D)
EXORP	-1.61460 (0.4540)	-0.755274 (0.9501)	-3.665541 (0.0163)	-3.996310 (0.0320)	I(1)
GDP	-1.41063 (0.5524)	-1.015761 (0.9141)	-3.555880 (0.0201)	-4.164414 (0.0239)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8.

من الجدول يمكننا اعطاء الملاحظات التالية:

- **بالنسبة للسلسلة الأولى والمتعلقة بالصادرات خارج المحروقات:** فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي عند I(0) وهذا يعني أن إحصائية Dikey-Fuller المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ومنه تم الاعتماد على الفروق فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.
- **بالنسبة للسلسلة الثانية والتي تمثل الناتج المحلي الإجمالي:** فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي I(0) وهذا دليل على أن إحصائية Dikey-Fuller أقل من القيمة الجدولية، ومنه تم الاعتماد على الفروق الأولى فوجد أنها مستقرة. وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2.2.3.اختبار التكامل المشترك: بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلاسل وتكاملها من نفس الدرجة أي من الدرجة الأولى لكل من السلسلتين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يمكننا من تطبيق علاقة التكامل المشترك، وكما هو معلوم أنه

لدينا مجموعة من اختبارات التكامل المشترك والتي من بينها نجد اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والتكامل المشترك لأنجل–غرانجر، ومن أهم شروط هاذين الاختبارين هو أن تكون كل المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما ينطبق مع النتائج المتوصل إليها، وعليه سنقوم بتطبيق نموذج التكامل المشترك لأنجل–غرانجر لأن النموذج يحتوي على متغير مستقر واحد فقط.

- **المرحلة الأولى:** يتم الكشف فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج قطاع المحروقات، أي التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك. وسنحاول هنا استعمال منهجية Engel-Granger للتكامل المشترك، والتي تبني على خطوتين أساسيتين كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** تقدير نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل ويسمى بانحدار التكامل المشترك، ويوضح الجدول رقم 5 تقدير نموذج الخطي البسيط حسب اختبار Engel-Granger للتكامل المشترك.

الجدول 05: يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/11/19 Time: 11:09
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.58325	16.40737	2.473477	0.0250
EXORP	0.070239	0.010735	6.543199	0.0000

R-squared	0.727953	Mean dependent var	137.3537
Adjusted R-squared	0.710950	S.D. dependent var	56.06366
S.E. of regression	30.14169	Akaike info criterion	9.754135
Sum squared resid	14536.34	Schwarz criterion	9.853065
Log likelihood	-85.78721	Hannan-Quinn criter.	9.767776
F-statistic	42.81345	Durbin-Watson stat	0.899008
Prob(F-statistic)	0.000007		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8.

نستنتج من الجدول أعلاه أن معامل القاطع موجب ومعنوي، أما معامل المتغير المستقل موجب ومعنوي ما يدل على جودة النموذج، فضلا عن أن قيمة فيشر الجدولية أكبر من القيمة الاحتمالية ما يدل على جودة النموذج ككل وصلاحيته لإجراء الدراسة.

كما تشير النتائج المتحصل عليها من الجدول على أن 72% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى الصادرات خارج المحروقات وأن 28% المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى، وبناء عليه فمعادلة التقدير تكون كما يلي:

$$GDP = 40.58 + 0.070EXPOR$$

تشير معادلة الانحدار المقدرة أن قيمة القاطع أو الثابت قدرت بـ 40.5832486083 وهو ما يدل على قيمة ابتدائية للناتج المحلي الإجمالي في غياب الصادرات خارج المحروقات، كما أن ميل الانحدار موجب وقدر بـ 0.0702394259869 ما يعني وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات، بمعنى آخر أن أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي موجب ومعنوي، ما ينتج عنه صلاحية النموذج وأنه نموذج مفسر.

من الناحية الاقتصادية ورغم العلاقة الايجابية بين المتغيرين إلا أنها علاقة غير مباشرة حيث يرجع أساس هذا الأثر الإيجابي للصادرات خارج المحروقات على GDP إلى زيادة صادرات المحروقات، والدليل على أن تلك الصادرات شبه حيادية ما يبينه الجدول رقم 04 في بعض السنوات تتزايد فيها كل من صادرات خارج المحروقات و GDP من 2000 التي كانت بداية ارتفاع أسعار المحروقات دوليا إلى غاية سنة 2014 لنشهد انخفاض صادرات خارج محروقات وهذا دليل على أن الناتج هو مؤثر على صادرات خارج المحروقات وليس العكس والعامل الذي ساهم في زيادة GDP هو زيادة صادرات المحروقات وبتالي زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات التصديرية الأخرى (فلاحة، خدمات، صناعات...)، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات.

- **الخطوة الثانية:** يتم فيها اختبار سكون البواق، حيث الهدف من هذا الاختبار هو معرفة سكون البواقي، أي هل البواقي ساكنة في نفس الدرجة أم لا. حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 06: نتائج اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.139799	0.0267
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 12/11/19 Time: 13:10
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-1.821922	0.440099	-4.139799	0.0020
D(RESID02(-1))	1.334359	0.468103	2.850568	0.0172
D(RESID02(-2))	1.301013	0.441440	2.947200	0.0146
C	-60.72474	18.97752	-3.199826	0.0095
@TREND("2000")	6.189170	1.693812	3.653988	0.0044

R-squared	0.657351	Mean dependent var	8.437337
Adjusted R-squared	0.520291	S.D. dependent var	29.24976
S.E. of regression	20.25867	Akaike info criterion	9.116245
Sum squared resid	4104.139	Schwarz criterion	9.352261
Log likelihood	-63.37184	Hannan-Quinn criter.	9.113731
F-statistic	4.796096	Durbin-Watson stat	2.028244
Prob(F-statistic)	0.020248		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews8.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى ومنه وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

- **تقييم صلاحية النموذج المقدر:** بعد تقدير معالم النموذج للأجل الطويل، ولأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم إجراء الاختبارات التشخيصية أو ما يسمى باختبارات ملاءمة النموذج المقدر، وهي على النحو التالي:

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: ARCH Heteroskedasticity Test

ويمكن توضيح نتائج هذه الاختبارات من خلال الجداول التالية:

الجدول 07: اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.232463	Prob. F(2,14)	0.1440
Obs*R-squared	4.352504	Prob. Chi-Square(2)	0.1135

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/11/19 Time: 14:26
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.51638	24.12042	1.265168	0.2265
EXORP	-0.018316	0.015140	-1.209770	0.2464
RESID(-1)	1.014575	0.510678	1.986723	0.0669
RESID(-2)	0.030538	0.546728	0.055856	0.9562

R-squared	0.241806	Mean dependent var	-8.68E-15
Adjusted R-squared	0.079336	S.D. dependent var	29.24173
S.E. of regression	28.05781	Akaike info criterion	9.699541

Sum squared resid	11021.37	Schwarz criterion	9.897402
Log likelihood	-83.29587	Hannan-Quinn criter.	9.726824
F-statistic	1.488309	Durbin-Watson stat	0.903392
Prob(F-statistic)	0.260745		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews8.

تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.1440 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.

الجدول 08: اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.196759	Prob. F(1,15)	0.6637
Obs*R-squared	0.220106	Prob. Chi-Square(1)	0.6390

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/11/19 Time: 14:27
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1026.050	696.2510	1.473679	0.1612
RESID^2(-1)	-0.600105	1.352884	-0.443575	0.6637

R-squared	0.012947	Mean dependent var	806.3671
Adjusted R-squared	-0.052856	S.D. dependent var	1966.440
S.E. of regression	2017.740	Akaike info criterion	18.16747
Sum squared resid	61069095	Schwarz criterion	18.26550
Log likelihood	-152.4235	Hannan-Quinn criter.	18.17722
F-statistic	0.196759	Durbin-Watson stat	1.128226
Prob(F-statistic)	0.663681		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر

Prob.F: 0.6637 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على ثبات تباينات الأخطاء.

- **المرحلة الثانية:** تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير ويسمى نموذج تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل، لتستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وفي هذه الحالة تكون معادلة الانحدار مبطأة بفترة واحدة وتأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_1 + a_2 e_{t-1} + u_t$$

ولتقدير معادلة تصحيح الخطأ سوف نقوم بإنشاء سلسلتين للفرق الأول بالنسبة للسلسلتين 1 و2، حيث تصبح كلا السلسلتين على الشكل التالي: السلسلة الأولى: dGDP السلسلة الثانية: dEXPOR، وبناء عليه نحصل على معادلة تصحيح الخطأ أي تقدير نموذج العلاقة على المدى القصير، حيث يكون التصحيح كليا، كما يمكن أن يكون هناك تصحيح جزئي للانحرافات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول 09: يوضح نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ ECM.

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 12/13/19 Time: 14:10
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEXPOR	0.027624	0.009221	2.995887	0.0090
E(-1)	-0.021675	0.246472	-0.087942	0.9311

R-squared	0.342168	Mean dependent var	6.799882
Adjusted R-squared	0.298312	S.D. dependent var	21.51999
S.E. of regression	18.02661	Akaike info criterion	8.731706
Sum squared resid	4874.380	Schwarz criterion	8.829731
Log likelihood	-72.21950	Hannan-Quinn criter.	8.741450
Durbin-Watson stat	1.013891		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

يستدل من الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(−1) تبلغ 0.021675−، وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 100% من الصدمات على المدى الطويل، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة وغير معنوي عند 5 %، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير في الجدول رقم 10 أنها تتوافق إلى حد كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(−1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول 10 تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM غير معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذا كانت معلمة التصحيح تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 2.16 %، حيث أن تقديرات معلمات النموذج طويل الأجل تقيس الأثر الكلي أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغير المستقل (خارجيا كان أم داخليا مرتدا زمنيا) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين أن تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل (داخليا أو خارجيا) في المتغير المعتمد (داخلي)، وأن ما يهم واضع السياسة هو الأثر الكلي لتغيرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد.

لكن الملاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية 5 %، وهو ما يدل إما على وجود تصحيح جزئي للانحراف على المدى القصير، أو وجود تصحيح في الاتجاه الخاطئ، ولكن ذاك لا ينفي ويؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين كون قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وأن الانحراف الموجود في المدى القصير سوف يميل إلى التوازن على المدى الطويل. كما ويمكن توضيح معادلة تصحيح الخطأ من خلال الشكل التالي:

$$DGDP = 0.0276.DEXPOR - 0.02167.E(-1)$$

لا يمكن أن تؤثر الصادرات خارج المحروقات في المدى القصير على الناتج المحلي الاجمالي تأثيرا ايجابيا مباشرا بل العكس، أما على المدى الطويل يمكن للصادرات خارج المحروقات أن يكون لها تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا في حالة استمرارية الانفاق على القطاعات التصديرية.

4. خاتمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي واتجاه هذا التأثير باعتبار أن الصادرات أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، وعليه بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير إيجابية غير مباشرة بين المتغيرين لكنها على المدى القصير.

انطلاقا مما سبق نستنتج ما يلي:

- تعد الصادرات محركا للنمو الاقتصادي، بناءً على ما وضحه الأدب الاقتصادي في دراسته للعلاقة بين الصادرات والنمو، حيث أن هناك إجماع بين الاقتصاديين على مساهمته في تصريف الفائض من الإنتاج وتوفير العملة الصعبة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- لا يمكن للصادرات خارج المحروقات أن يكون لها تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي على المدى القصير.
- انطلاقا من معادلة الانحدار المقدرة يتبين أن قيمة القاطع هي قيمة ابتدائية للناتج المحلي الإجمالي في غياب الصادرات خارج المحروقات، ما يعني أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لا يعود للصادرات خارج المحروقات بل يرجع أساسا إلى زيادة صادرات المحروقات.
- انطلاقا من تحليل بيانات الاختبارات نستنتج أن أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر إيجابي ذو معنوية ولكن غير مباشر وذلك على المدى القصير لأن زيادة الصادرات خارج المحروقات يعود أساسا إلى ارتفاع صادرات المحروقات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي لدعم الصادرات خارج المحروقات وعليه يمكن على المدى الطويل أن يكون للصادرات خارج المحروقات تأثيرا إيجابيا ومباشرا على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- نظرا للاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري عمد المسؤولون إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية تنمية الصادرات خارج المحروقات التي سجلت أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات سنة 2018 قدرت بـ 6.87 % مبينة فشل تلك الإجراءات وعدم كفايتها وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات: بناءً على النتائج المتحصل عليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

- الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في مجال تنمية وتنويع الصادرات، وكذا العمل على رفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.
- الابتعاد عن الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للدخل خاصة في ظل الأزمة البترولية الراهنة.
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في تدعيم وتنمية الصادرات.
- ضرورة إعداد شبكة متكاملة من معلومات المرتبطة بالتصدير ليكون المصدر على إطلاع دائم بالتطورات الحاصلة على مستوى الأسواق العالمية واتجاه المنافسة بها، من أجل الاختيار المناسب للأسواق المراد دخولها.
- تقديم المزيد من الدعم والتحفيزات للمشاريع المحلية الناشئة ذات التوجه التصديري، باعتبارها بديل اقتصادي يضمن سير عملية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني اعتمادا على العنصر البشري كأساس لتحقيق التنمية من خلال تأهيله والاستفادة من مهارته.

5. قائمة المراجع:

- أبو عبيدية. عمر محمود، (2013). أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، يونيو 2013، المجلد 15، العدد (01)، الصفحات 347-376.
- بلقة ابراهيم. (2009). آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

- بن ساحة محمد. (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية: المركز الجامعي.
- حسن علي كمال ، عبد اللطيف الحمد، عبد الرحمان الحميدي عبد الله، عباس علي النقي. (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000-2017. صندوق النقد العربي.
- حمشة عبد الحميد. (2013). دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة-دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- رملي، محمد. عدوكة، لخضر. (2015). الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 05، العدد (02)، الصفحات 53-71.
- سعيدي وصاف. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث، الصفحات 6-17.
- الغرباوي جمال شادي. (2015). أثر رأس مال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، (رسالة ماجستير). كلية التجارة، جامعة غزة ، فلسطين.
- مدوري عبد الرزاق. (2012). تحليل فعاليات السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، جامعة وهران 1.
- مهنى مريم عيسى. (2016). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي :دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010. مجلة أمارباك، 7(20)، الصفحات 60-86.
- Direction général, d. (2017). Statistique du commerce extérieur pour l'années 2000-2017. Ministère des Finances.
- Direction général, d. (2017). Statistique du commerce extérieur pour l'années 2000-2017. Ministère des Finances.

- Hsing, Y., & Hseih, W. (1997). testing the augment solow growth model: the case of Taiwan. Rivista internazionale di, 144(3).
- Iqbal, Athar. Hameed, Irfan. Devi, Komal. (2012), Relationship between Exports and Economic Growth of Pakistan, European Journal of Social Sciences, Euro Journals Publishing, Vol.32 No.3, pp. 453-460.
- Kappa, Kondal, (2020), Do the vegetable exports lead to economic growth? An empirical evidence in selected SAARC economies, wiley, online library, Academic Paper, doi.org/10.1002/pa.2484.